doi.org/10.52866/esj.2021.04.17.12

كمال حسن علي
وسياسته الإصلاحية في مصر 1984 - 1985

أ.م.د. : ضرار خليل حسن المهداوي ، علاء حسين كاظم العزاوي
الجامعة العراقية / كلية التربية الجامعة العراقية / كلية التربية

مستخلص:

كرس البحث دور كمال حسن علي الإصلاحي في مصر عند تسلمه رئاسة الوزراء بين عامي 1984 – 1985، إذ كانت من اهم اوقات عمله الوظيفي، إذ قامت حكومته في عقد مؤتمر اقتصادي لرجال الأعمال المصريين لزيادة الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وزيادة الإنتاج والتصدير، استطاعت وزارته المحافظة على الرقعة الزراعية من التعدي عليها، وطبقه مبدأ خفض الدعم على بعض السلع من اجل رفع الاعباء الكثيرة على الدولة، كما استطاعت وزراته توفير ميزانية لدولة في مدة قصيرة، فضلاً عن دوره في مجال التربية والتعليم والمجلس القومي لسكان.

الكلمات المفتاحية : كمال حسن علي ، سياسية ، الإصلاحية ، مصر.

Kamal Hassan Ali
and his reform policy in Egypt 1984 - 198

Asst. prof Dr.Dirar Khalil Hassan Al-mahdwe , Alaa Hussein Kazem Al-Azzawi
Iraq university/college OF Education Iraq university/college OF Education

Abstract:

The research devoted the role of Kamal Hassan Ali reformist in Egypt when he took over the prime ministership between 1984-1985, as it was one of the most important periods of his career, where his government held an economic conference for Egyptian businessmen worked this conference to increase confidence between the government and the private sector, and increase production and export, his ministry was able to maintain the agricultural area from encroachment, and applied the principle of reducing subsidies on some goods in order to raise a lot of burdens on the state, as well as his ministry was able to provide the budget for the state in a period Short, as well as his role in the field of education and the National Council of Residents.

The word : Kamal Hassan Ali , reform, policy , Egypt .

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم .. أما بعد:-

أن الدراسات التاريخية تعني بالحدث التاريخي في جميع جوانبه وتفاصيله من حيث الزمان والمكان والأشخاص، الذين شاركوا في صنع تلك الأحداث سواء على مستوى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية كانت ذلك أم التاريخية أم السياسية.

ولقد درس تاريخ مصر الحديث الباحثين المصريين والعرب والأجانب، ومع ذلك فأن هناك شخصيات فاعلة كان لها الدور الكبير في أحداث مصر والبلدان العربية، لم يسلط الضوء عليها بشكل موضوعي مع اختلاف الأدوار والمواقف التي تبنت تلك الشخصيات.

ويعد كمال حسن علي من أبرز الشخصيات التي لم تدرس دراسة أكاديمية م دوره الكبير في الأحداث السياسية والعسكرية في مصر، وشارك في صناعة أحداث واتخاذ قرارات مصيرية في السياسة المصرية في عصرها الحديث وصل إلى أعلى الرتب، والمناصب العسكرية ثم شارك في صنع السلام.

وتعد مدة تسلمه رئاسة الوزراء بين عام 1984 – 1985. من اهم مدد عمله الوظيفي أذ قام بأعمال عديدة في مجالات الصناعة والزراعة والتعليم وتفعيل المجلس القومي للسكان.

لذلك اختيرت هذه المدة من حياته الوظيفية، فضلا عما نفذة في برنامجه الحكومي في رسم سياسة مصر الداخلية وسعية الحثيث لتكون مصر في مصافي الدول المتقدمة.

تالف البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين ولكل مبحث محاور وخاتمة: جاء المبحث الاول في عنوان كمال حسن علي رئيس لمجلس الوزراء تناول فيه تشكيل الوزارة وبرنامجه الوزاري ودوره في التنمية الاقتصادية وسياسه الانفتاح الاقتصادي والدعم الامريكي للمصر.

وناقش المبحث الثاني دوره في المؤتمر الاقتصادي الموسع للرجال الاعمال المصريين، وركز في دوره في قطاع التربية والتعليم والزرعة والمجلس القومي للسكان واهم القرارات التي صدرت في فترة تولية الحكومة واستقالته من الحكومة، اما الخاتمة فقد تمخضت عن نتائج عن مدة تسلمه الوزارة .

تمهيد

ولد كمال حسن علي في القاهرة في الثامن عشر من أب 1921 [1]، وترك كلية الطب للانضمام إلى الجيش، مستفيدًا من سياسة النظام الملكي في عام 1936 بالسماح للأولاد من الطبقات المتوسطة بالالتحاق بالمدرسة العسكرية، التي كانت تسيطر عليها الأرستقراطية المصرية[2]. وتخرج من الكلية الحربية عام 1942 في الدفعة التي ضمت عدداً من أقطاب ثورة تموز 1952 الضباط الأحرار وغيرهم[3].

وعلى مدى خدمته تولي كمال حسن علي سلسلة هامة من الوظائف الرئيسية في القوات المسلحة حيث عمل مدرباً بمدرسة المدرعات 1953، ثم قائدا للواء 70 المدرع 1960 في سوريا، ثم رئيساً لفرع العمليات بالقيادة العربية باليمن 1963 [4]، ثم قائد للواء الثاني

(1) البطاقة الشخصية لكمال حسن علي (الجنسية)

(2) كمال حسن علي ، مشاوير العمر اسرار وخفايا 70 عاماً من عمر مصر في الحرب والمخابرات والسياسة، ط1، دار الشروق ، القاهرة ، 1994، ص37.

(3) مصطفى بهجت بدوي، حكايات سبتمبر على هامش عهود فاروق وعبدالناصر والسادات، ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1990، ص190

(4) محمد خلف الله ، اول وزير دفاع في مصر كمال حسن علي، ط2، دار المعارف، 1017، ص30.

المدرع في حرب حزيران 1967 والذي ادى دورا بارزا في قيادة اللواء المدرع رغم الانسحاب من المعركة [1]، ثم رئيساً لأركان الفرقة 21 المدرعة 1968 في حرب الاستنزاف، ثم مديراً لسلاح المدرعات 1973، ثم مساعداً لوزير الحربية 1975 [2].

كان كمال حسن على قائد سلاح المدرعات في حرب تشرين 1973، و قد بقي قائداً للمدرعات حتي عام 1975 حيث عين مساعداً لوزير الحربية، وبعدها بشهرين اختير رئيساً للمخابرات العامة[3] .

في تشرين 1978 عين الفريق أول كمال حسن على وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي، وفي أثناء توليه هذا المنصب شُغل لفترات طويلة بقضايا السلام والمباحثات العسكرية مع الجانب الإسرائيلي ومع الأمريكيين[4].

وفي 15 ايار 1980عين كمال حسن على نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية، وقد احتفظ بمنصبه حتى تموز 1984 حيث شكل وزارته التي استمرت حتى عام 1985[5].

المبحث الاول
كمال حسن علي رئيساً لمجلس الوزراء.

اصدر الرئيس حسني مبارك في الخامس من حزيران 1984 قرارا بتكليف كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالقيام بأعمال رئيس مجلس الوزراء بالنيابة بالإضافة إلى عمله[6]، في اثر وفاه رئيس الوزراء فؤاد محيي الدين في مكتبه صباح الخامس من ايار1984، ولقد استمر العمل بنفس التشكيل الوزاري السابق[7] .

وفي السادس عشر من تموز 1984، اصدرالرئيس مبارك قرار 281 لسنة 1984بتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة كمال حسن علي[8]، وهي الوزارة السادسة بعد المائة في تاريخ مصر الحديث وضمت أحدى وثلاثين حقيبة وزارية[9]، فضلاً عن نائبين لرئيس الوزراء هما المشير عبد الحليم ابو غزالة، والدكتور مصطفى كمال حلمي[10]، اعقب التشكيل الوزاري قراراً بان يكون كمال حسن علي رئيس الوزراء هو الوزير المختص بشؤون الازهر الشريف[11] حدد كمال حسن علي اولويات خطة الوزارة وهي العمل لزيادة الانتاج،

(1) محمد الجوادي، مذكرات وزراء الثورة، ج1، ط1، دار الشروق ،1995، ص29.

(2) خالد عزب ، ملف خاص : رجال من العسكرية المصرية، مجلة ذاكرة مصر، مكتبة الاسكندرية، العدد 19، 2014، ص30.

(3) جمال مظلوم ، كمال حسن علي من الحرب الى السلام، السلسلة الثقافية لطلائع مصر64، المجلس القومي للشباب، 2009، ص77.

(4) محمد عبد الغني الجمسي، مذكرات حرب اكتوبر 1973، مكتبة الاسرة، 2001، ص568

(5) محمد الجوادي ، النخبة المصرية الحاكمة 1952-2000، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص150.

(6) كمال حسن علي ، مشاوير العمر، المصدر السابق، ص504؛ جريدة الجمهورية، العدد (11117)، 6حزيران 1984.

(7) جمال مظلوم، المصدر السابق ، ص 94.

(8) الجريدة الرسمية (للحكومة المصرية)، العدد (30)، 26 تموز 1984 ؛ جريدة (الاهرام المصرية)، العدد (35646)، 17 تموز 1984

(9) كمال حسن علي ، مشاوير العمر ، المصدر السابق ، ص 505 .

(10) محمد الجوادى، النخبة المصرية الحاكمة 1952 –2002، المصدر السابق، ص150.

(11) جريدة الاسايطة ولاد البلد، موقع على شبكة التواصل الاجتماعي، تاريخ الدخول 5اب 2019.
assayta.weladelbalad.com

ومحاربة الفساد المستشري في البلاد، وتشجيع الاستثمار، والاستفادة من القروض المخصصة للتنمية، واتباع سياسة خارجية متوازنة مع كل الدول[1].

قدمت حكومة كمال حسن علي بيانها لمجلس الشعب في السادس عشر من ايلول 1984، وشمل على (24) بروتوكول تسعى لتحقيقه، وفي اوائل عام 1985 اقر مجلس الشعب بيان الحكومة بعد ان رد كمال حسن علي على بعض الملاحظات لأعضاء مجلس الشعب في نقاشهم لبيان الحكومة[2].

واهم ما جاء في هذا البيان :

1. تعميق الممارسة الديمقراطية وحمايتها من التعسف، واعادة بناء الشعب المصري في اطار مفهوم شامل .
2. توجيه الاقتصاد المصري وتحقيق العدالة ومبدا تكافئ الفرص، واتباع منهج التخطيط العلمي والتحرك على وفق الظروف ضمن تصور شامل للاهداف القومية على المدى البعيد.
3. افساح المجال امام الاجيال الجديدة من ابناء مصر لخدمة وطنهم والمشاركة في تطويره .
4. دعم جوانب التنمية الاجتماعية لدعم وتطوير الخدمات التعليمية،ورفع طاقة الاستيعاب للاقتصاد المصري لتوفير البنية المادية والصحية والثقافية ورعاية دور المسنين، والامن والعدالة والتركيز على خدمات الاسكان والصرف الصحي[3] .
5. زيادة عدد المنتجين للأسرة المصرية سواء في الريف او بالمدينة لان مجتمع المنتجين هو مجتمع الاحرار.
6. تطوير الطاقة والمحافظة عليها وضرورة ترشيد استهلاك الطاقة، وترشيد استهلاك المياه وتقليل تدفق مياه النيل بالبحر الابيض المتوسط بدون فائدة، وتشجيع الفلاحين على استعمال وسائل ري حديثة[4].
7. تشجيع انتاج وسائل النقل وحاجياتها، وتوسيع السياحة في مصر لامتلاك مصر الكثير من المعالم السياحية .
8. محو الامية وتشجيع الاميين على تعلم القراءة والكتابة، وتشجيع القبول في الجامعات واستثمار الطلاب المتفوقين واعداد برامج خاصة بهم وتوسيع المنح الدراسية من الدول الصديقة ،وتطوير برامج الدراسات العليا من قبل اساتذة اكفاء .
9. تطوير القوات المسلحة وتجهيزها بكل ما تحتاج اليه وتطوير الصناعة الحربية، وتم وضعت خطة عشرية لتطوير القوات المسلحة لرفع كفائها. وان مهمة اجهزة الحكومة هي التسهيل والخدمة وليس التعقيد والتشدد، يجب على الحكومة التخفيف من معاناة الجماهير وليس زيادتها[5] .

كان على كمال حسن علي ان يضع خطة تتماشى مع تشكيل وزارته الجديدة والوضع الراهن التي تمر به مصر من تغيرات سياسية واقتصادية .

أولاً : دوره في مشروع التنمية الاقتصادية

حاولت مصر في مدة رئاسة أنور السادات تقوية اقتصادها وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي بفتح اسواق مصر على المنتوجات والاستثمارات العالمية، وشرع أنور السادات العديد من القوانين فاصدر اول

(1) جريدة الجمهورية (المصرية) العدد (11142) 1تموز 1984.

(2) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، التقرير الاستراتيجي العرب للعام 1985، القاهرة ، 1986، ص 325

(3) جريدة الجمهورية (المصرية)، العدد (11219) ، 16ايلول 1984.

(4) كمال حسن علي، شريط فيديو، الخطاب الذي القاء في مجلس الشعب، 16 ايلول 1984.

(5) جريدة الاهرام (المصرية)، العدد (35707) ، 16ايلول 1984 .

قانون عام 1971 الذي يتعلق بالاستثمارات الاجنبية داخل مصر وتقديم تنازلات لراس المال الاجنبي[1]، فيما جاء قانون رقم 32 المعدل لعام 1977 المتعلق باستثمار راس المال الاجنبي ومناطق التجارة الحرة ليفسح المجال امام رؤوس الاموال العربية والاجنبية للاستثمار داخل مصر بمختلف المجالات، لاسيما ما يتعلق بقطاع التعدين والتصنيع والسياحة ومشروعات الاسكان ومشروعات البلاستك والتركيز على الاستثمارات المهمة ومن خلال القانون منحت رؤوس الاموال الاجنبية فرصة استثمار اموالها بمصر مقابل امتيازات عدة كما اصدر اكثر من 20 قانونا حتى عام 1977[2].

كان الهدف من سياسة الانفتاح التي اقرها السادات الانفتاح على الغرب لحاجتها للرؤوس الاموال، فضلا عن وسائل التكنولوجيا المتطورة، مع إن ضخامة الاموال المستثمرة، الا انها ارتكزت على قطاعات غير انتاجية، ولم تطل الصناعات الثقيلة، وانما اتجهت نحو القطاعات الاقل اهمية ذات ارباح وفؤاد تعود لإصحاب رؤوس الاموال، على حساب الاقتصاد المصري التي انعكست نتائجه على القطاع العام الذي تم تكبيله وتقليل نشاطه لصالح القطاع الخاص، كان هذا التوجه في العمل الاقتصادي يعكس توجها اكثر عمقا للسياسة الاقتصادية خلال مدة السبعينات والثمانينات عرف بـ فلسفة الانفتاح الاقتصادي[3].

وكذا اصبح القطاع الخاص هو المسيطر على مشاريع الاستثمارات في الزراعة والصناعة، وقيامة بمسؤولية تنمية القطاعات السلعية وهذا ما احدث ضرراً في معدلات التنمية على المدى البعيد، ونتيجة الاهمال الذي اصاب الصناعة المصرية وتراكم الانتاج المحلي[4]، مما جعل القطاع الصناعي يواجه مشكلات خطيرة تمثلت في ضعف الاستثمارات الخارجية والاهمال الحكومي، اما الجانب الزراعي اخذ بالتراجع خلال الاعوام 1970 –1979 والاعتماد في غذائها على الدعم الخارجي. أن السياسة التي اقرها السادات انعكست نتائجها السلبية فيما بعد مطلع الثمانينيات، لاسيما انها اخذت باستيراد القمح الذي بلغت نسبة عام 1975 الى ثلاث ملاين طن ووصل العجز في الحبوب بنحو 150 الف طن سنويا يقابلها الزيادة السكانية المفرطة ليصل العجز في النهاية الى 7 ملايين طن[5].

لقد اتُيح امام كمال حسن علي فرصه لمتابعة مسيرة خطة التنمية الخمسية الاولى المتعلقة بالاقتصاد المصري للمدة 1982–1987[6]، ومن الجدير بالذكر ان تلك الخطة جسدت بتوجيهاتها ونتائجها استراتيجية التنمية الاقتصادية في ظروف داخلية وخارجية مجتمعة متحولة، كما شهدت محاولات ترشيد الاقتصاد المصري واصلاح اخفاقاته والمشاركة في تسديد ديون مصر الخارجية، وعليه واجهت تلك الاتجاهات الاقتصادية

(1) ميسون عباس حسين الجبوري، الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس محمد انور السادات 1970–1981دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد 104، مج 25،2019، ص1350.

(2) الياس شوفاني، استقالة رابين (نهاية اللعب على الحبال)، مطبعة شؤون فلسطين، د.م،1977، ص26.

(3) فلسفة الانفتاح الاقتصادي: هي سياسة ليبرالية يعتمدها نظام ما للتعامل مع شركات رأس مالية اجنبية، ويعني به تخفيف القيود التي يعمل في ظلها الاقتصاد القومي ورفع القيود عن الاستيراد والصرف والاستثمار الخارجي والاجور والضرائب، ينظر: محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي واثاره الاجتماعي على الاسرة، الاسكندرية، 2002 ، ص90.

(4) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، ط 8 ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1984 ، ص 225.

(5) ميسون عباس حسين الجبوري، المصدر السابق، ص1353.

(6) جمال مظلوم ، المصدر السابق ، ص 96؛ الجريدة الرسمية للحكومة المصرية ، العدد (4)، 24كانون الاول1980

على وفق تلك الخطة ، مظاهرات جماهيرية في المنطقة، ولا سيما ان سياسة الاستثمار دعت الى استقبال عمالة خارجية مما اثر في هجرة المصريين لبلاد اخرى[1].

ان الخطة الخمسية جاءت لأسباب عديدة منها الاهتمام بقطاع الزراعة والصناعة من حيث الاستثمار الذي يخصص لها، ورفع كفاءة العنصر البشري من خلال احداث تنميه صحيحه للقوى العاملة، والاستمرار في تحقيق معدلات عالية للنمو تتجاوز المعدلات العالية للزيادة السكانية وتصحيح العجز في ميزان المدفوعات الذي ترتب علية زيادة المديونية الخارجية ومعالجة الاقتصاد المصري والانفتاح على التجارة الخارجية[2]، كما تلك الخطة لم تمنع الاقتراض الخارجي حتى ان حكومة الرئيس مبارك في سنواتها الاولى حصلت على كثير من القروض الخارجية مما زاد الديون المصرية وعلية دعت تلك الخطة بمثابة الخط الموازي لمسالة الديون أي انها لم تمنع الاقتراض الخارجي بل حاولت وضع الإرتكازات والمعالجات في الوقت نفسه[3] .

شهدت سنوات الانفتاح الاقتصادي تدفقا واسعا في النقد الاجنبي نتيجة لتعاظم عائدات البترول وتحويل المصريين المهاجرين والدخل من القناة والسياحة، وهكذا جرى توسيع في قطاعات التوزيع والخدمات بمعدل اعلى بالمقارنة مع الاقطاعات الانتاجية السلعية، وشهدت الصناعات التحويلية والزراعة تراجعاً في اهميتها النسبية في الانتاج القومي[4]، وعلى هذا الوضع اضحى المجتمع المصري يستهلك اكثر مما ينتج ويستثمر اوسع ما يدخل ويستورد أكثر مما يصدر، كل هذا ادى الى مخاطر تعاظم الدين العام المصري في الداخل والخارج[5] .

وفي حكومة كمال حسن علي تواصلت المحاولات في ترشيد اداء سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال ترشيد الاستيراد وتنظيم الصرف والحد من الازمات الدورية والهيكلية، بتحسين الانتاج السلعي ورفع معدلات النمو فيه واجراء تحول في استراتيجية التنمية يعطي الاولوية للتصنيع لاستكمال بناء قاعدة صناعية قادرة على توفير مقومات التطور على اسس قومية، وبهذا زاد الدور القيادي للقطاع العام وتقليص الاعتماد على العالم الخارجي[6] .

ومن المشكلات التي واجهت وزارة كمال حسن علي مشكلة الدعم التي كانت تكلف الدولة بلايين الجنيهات التي كان من الممكن الافادة منها في عملية التنمية، وتمكنت الوزارة ان توفر لميزانية الدولة مبلغاً وصل الى 1،8 بليون جنيه في عام واحد عن طريق مضاعفة رغيف الخبز مع تحسين نوعيته، وهذا التحسين لم يكلف الدولة شيئاً سوى انها قصرت استخدام القمح والدقيق المستورد من استراليا على المدن الكبرى[7]، ولقد لاقى هذا النظام قبولاً حسناً من المواطنين لاسيما انه لم يطبق دفعة واحدة في جميع المناطق، بل تركت المناطق الشعبية بالرغيف الاسمر الى ان اصبح الرغيف المحسن مطلباً شعبياً يرغبه الشعب، وبذلك تم توفير

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام ، المصدر السابق ، ص 9.
(2) جريدة الجمهورية المصرية، العدد (11153) 12 تموز 1984.
(3) جلال امين، مصر والمصرين في عهد مبارك 1981-2011، دار الشروق ، ب.ت، ص 98.
(4) كمال امين الوصال ، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان، دار ابن رشد ، القاهرة ، 2016، ص 89.
(5) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام، المصدر السابق ، ص 11.
(6) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، المصدر نفسة، ص 11.
(7) كمال حسن علي ، مشاوير العمر، المصدر السابق ، ص 513؛ جريدة الجمهورية، العدد (11159)، 18 تموز1984.

ما يقرب 350 جنيه من فروق استيراد القمح والدقيق وبيع الرغيف، الذي كانت تكلفته 4.5 قرش، ليباع بقرش واحد او قرشين[1]، وطبق كمال حسن علي مبدأ خفض الدعم على السجائر ومجموعة اخرى من السلع بغرض رفع الكثير من المتاعب عن كاهل الحكومة، مع حث الافراد على الاجتهاد وزيادة الدخل، وتم توحيد اسعار بعض السلع في القطاعين العام والخاص حتى تتساوى الفرص بينهما في الانتاج والتكلفة والارباح ، وفي مبدأ العرض والطلب ، وكان ذلك انجازاً كبيراً في تحسين دخل الدولة[2].

وبهذا الايضاح اعطى كمال حسن علي تفسيرا لضرورة خروج مصر من ازمتها المالية والبحث عن مصادر لتمويل اقتصادها واخراجها من الضائقة التي تمر بها ، مما يوضح الاسباب الكامنة لتراجع اقتصاد مصر منها ان مصر بلد مستهلك فبدل من التصدير اخذ يستورد كل شيء وانخفضت الاهمية النسبية للقطاعات السلعية من 50،1 ٪ الى 44،6 ٪ وتراجع قطاع البترول بين الاعوام (1982-1981-1977)، فضلا عن ذلك كان معدل النمو السكاني في مصر بعقد الثمانينات في زيادة مطردة مما ادى الى تراجع فرص العمل[3] .

اما الصعيد الداخلي فان رؤوس الاموال الاجنبية بدل من استثمارها في القطاعات الانتاجية الواسعة، تم تحويلها إلى البنوك والمصارف وبلغت عدد المصارف الاجنبية نحو 56 بنكا في مصر ولم تخضع لرقابة، في حين احتفظ معظم المواطنين المصريين في الخارج بأموالهم في الوقت الذي كانت مصر بأمس الحاجة لتمويل استثمارات في مختلف القطاعات وعندما شكل كمال حسن وزاراته كان بحاجة ماسة لتلك الاموال[4]، ومما دفع الرئيس مبارك بالدعوة لعقد مؤتمر يمثل فيه رجال الأعمال المصرين، والإفادة من هذه الأموال واستثمارها في الوقت الذي لم توفر تلك البنوك العملة الصعبة للتنمية، ومع سياسة الانفتاح التي اتبعتها الحكومة المصرية لم تفلح من تقليل الديون المترتبة عليها او خفضها، اذ اخذت ديون مصر تزداد خلال تلك الحقبة مما زاد من فوائدها حتى بلغت خدمة الدين العام 1340 مليون دولار حتى نهاية عام 1979 امام العجز الدائم في الميزان التجاري بلغ ارتفاعه عام 1981 الى 3000 مليون جنية [5]، وفي هذا السياق بحث كمال حسن علي في السابع والعشرين من كانون الاول 1984مع وزير الصناعة الاجراءات لتنفيذ قرارات اللجنة العليا والاستثمار في القطاع الصناعي[6].

ثانياً: دوره في سياسة الانفتاح الاقتصادي

هدفت سياسة الانفتاح الاقتصادي لعودة الحياة في مجالات التصنيع والتعدين والسياحة والنقل واستصلاح الاراضي الزراعية والاسكان والثروة المائية وغيرها من الاستثمارات التي تصب لصالح زيادة الانتاج، وتهدف سياسة الانفتاح تحرير التجارة الخارجية، لا سيما أن مصادر مصر الاساسية اصبحت مرهونة للخارج كالنفط والسياحة وقناة السويس والعاملين في الخارج، لذلك سعت الجهات الرسمية لتنميتها وازاله ما كانت تعانيه مصر من مصاعب اقتصادية[7].

(1) جريدة الجمهورية (المصرية)، العدد(11159) ، 18 تموز 1984.

(2) كمال حسن علي، مشاوير العمر، المصدر السابق ، ص 515.

(3) Ikram .k, Egypt Economic Mamagement in aperiod of Transition ,Balmore,1980 p342.

(4) جريدة الجمهورية (المصرية) العدد (11153) 12 تموز 1984.

(5) ميسون عباس حسين الجبوري ، المصدر السابق، ص 56.

(6) جريدة الجمهورية (المصرية)، العدد 11322، 18تموز 1984.

(7) Abd Elazim salah ,structural adjustment and the dismautting Egypt›s system,Virginia political institute university,2002,p33.

قامت الحكومة باستصلاح الاراضي الزراعية وتنفيذ المشروعات بالمحافظات في الخطة الخمسية الجديدة بزراعة الاراضي الزراعية واتباع اسعار بين 100-400 جنيه للفدان الواحد بمساهمة المؤسسات والبنوك الاجنبية، لذلك اجتمع كمال حسن مع رجال البنوك الاجنبية للإفادة من الاموال في تنفيذ المشروعات[1]، وتفاقم الاختلال في توزيع الدخل القومي لصالح قطاع الخدمات على حساب الزراعة والصناعة وتوفير فرص العمالة وهذا ما ايدته وثيقة خطة التنمية للأعوام (1982-1983-1986-1987)، مما جعل من اولويات العمل على تعديلها مع السير في نفس النمط الذي استمر في سنوات الخطة، لاسيما ان العمالة المصرية التي تمتلك كفاءة كانت تهاجر الى الدول العربية، مما ادى الى ارتفاع تكلفة اجور العمالة في مصر، اذ وصلت الى 50 ٪ بين الاعوام (1973-1983)، لاسيما بعد ارتفاع البترول[2]، والاستمرار في الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل العجز في الميزانية، ولم تكن الوزارة تتوقع في مطلع عام 1982 انخفاض أسعار البترول مما احدث ازمة من الركود وأثر في تحويلات المصريين العاملين بالخارج وعلى السياحة وقناة السويس، اخذت هذه الايرادات بالتراجع في السنوات (1981-1982-1985-1986)، اذ بلغت نسبة ايرادات البترول (36 ٪)، في حين صاحب الركود في مصادر الدخل الاخرى التي كانت تعتمد هي الاخرى على اسعار البترول، في حين بقت الاستثمارات الاجنبية الخاصة ثابتة بمقدار بليون دولار سنويا، فضلا عن الركود الذي لم يستمر في الاسواق الرئيسة اثر الزيادة بالصادرات من السلع النقدية، واما الصادرات من السلع الاولية فلم تزد عن 4 ٪ سنوياً[3]، وجاءت كل من صادرات غزل القطن والمنسوجات بأكثر من 8 ٪ سنوياً وبهذا التراجع الحاصل بالصادرات المصرية كانت مصر مستمرة في دفع فوائدها المتزايدة ناهيك عن الديون السابقة، وتزايد الفوائد السنوية المستحقة الدفع 1،4 بليون دولار خلال الاعوام (1982-1981)[4].

صرح الرئيس مبارك الى جريدة الجمهورية أن سياسة مصر الخارجية تسعى الى تحقيق مصالح مصر وتتطلب الالتزام بالتوازن في العلاقات الدولية[5]، ويتضح مما تقدم أن الاقتصاد المصري مر بمرحلة انتعاش في السنوات العشر التي تبعت عام 1975، اذ وصل الانتعاش حتى عام 1980-1981، ويرجع ذلك الانتعاش الى زيادة عائدات قناة السويس بعد معاهدة السلام 1979، فضلاً عن زيادة حصيلة مصر من النقد الاجنبي بعد انتعاش السياحة وتعمير قناة السويس، وزاد من الانتعاش تحويلات العاملين المصريين في الدول العربية وتسهيل إجراءاتها، واكد الرئيس مبارك في كلمه القاها نيابة عنه كمال حسن علي رئيس الوزراء، أن مصر دخلت مرحلة جديدة من تاريخها وقطعت شوطا كبيرا في مواجهة التحديات وهي ماضي بتنفيذ الخطة الخمسية، ورحب الرئيس مبارك بالجهود التي بذلها كمال حسن علي وكل من شارك بإنجاح الخطة[6].

من القرارات الوزارية التي اصدرها كمال حسن علي اقتصار جدول اعمال كل من مجلس الوزراء

(1) جريدة الجمهورية (المصرية)، العدد (11418)، 30نيسان 1985 .

(2) ابراهيم نافع، نحن والعالم و نحن وانفسنا، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999 ، ص124.

(3) Ragui Assaad and Simam commander,Egypt,Washington,1994,p3-4.

(4) جلال امين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي الى عهد مبارك، دار الشروق، القاهرة، 2012 ، ص115.

(5) جريدة الجمهورية المصرية (11322)، 28 كانون الاول 1984 .

(6) جلال امين، قصة الاقتصاد المصري، المصدر السابق، ص85؛ جريدة الجمهورية (11322)، 28كانون الاول، 1984.

واللجنة العليا للسياسات على المسائل الكبرى المتعلقة برسم السياسة العامة واعطاء تعليماته بعدم الافراط في تشكيل الجان الفرعية التي تشغل وقت الوزراء، وحتى يتفرغوا لمراقبة العمل في مواقعهم ضماناً لسرعة وتخاذ قرارات واقعية وعلى ضوء ذلك قرر كمال حسن علي تفويض الوزارة المختصة لمواجهة المشكلة[1] .

ثالثاً : دور وزارته من الدعم الاقتصادي الامريكي للمصر

بذل كمال حسن علي دورا كبير بمجال العمل السياسي من خلال منصبه فبعد العاشر من تموز 1985 انشغل الوزراء بجدول اعمال مجلس الوزراء الذي تناول البرامج المهمة وركزت عليها الصحف ووسائل الاعلام الأخرى وكان اهم البرامج اصلاح المسار الاقتصادي لتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات وكيفية ترشيدها، فضلا عن القروض وخفض الدين العام، وكانت مصر تمر بضائقة مالية شغلت جل اهتمام وزارة كمال حسن علي[2]، بعد التحول الذي قامت به مصر بالتوجه نحو الولايات المتحدة الامريكية، عوضا عن الاتحاد السوفيتي، اصبحت امريكا مؤيدا لها باتفاقية السلام، والشريك التجاري الاول والمساهم في تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية[3] .

(1) جريدة الجمهورية، العدد (11162)، 21 تموز 1984، ص1.

(2) رباح جميل الخطيب، اثر النظام الاقتصادي (العولمة الاقتصادية) في اداء قطاعات اقتصادية رئيسة للاقتصاد المصري للمدة (1970–2010)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2013، ص208.

(3) بيداء محمود احمد ، العلاقات المصرية–الامريكية في عهد الرئيس مبارك دراسة تاريخية–سياسية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2008، ص 22.

ويرى معظم الباحثين أن للمعونة الامريكية دوراً في الحفاظ على استقرار الاقتصاد المصري، الا أن المعونة اخذت بالتراجع بعد ارتفاع معدلات التضخم إذ بلغت المعونة الامريكية خلال المدة 1979– 1989 ، (840) مليون دولار من اجمالي المعونات الرسمية لمصر والبالغة بنسبة ٪55[4] .

هدفت المعونة الامريكية تحقيق اهداف اقتصادية تصب في صالح الاقتصاد الامريكي، بما احتوت علية من شروط مجحفة من استعمال خبراء ووسائل نقل امريكية، وعلى الرغم من المعونات الامريكية فان التزايد السكاني والديون المتراكمة والمعونات العسكرية التي قدمتها الاخيرة لمصر لم يطرا عليها اي تحسن بالوضع الاقتصادي، وانما اضعفتها سياسياً وعسكرياً، نتيجة الانخفاض الشديد بمعدل الادخار والعجز في الميزان التجاري[5]، فضلاً عن ضعف اداء قطاعي الانتاج السلعي الصناعي والزراعي ادت هذه العوامل إلى تخفيض معدل نمو الناتج القومي ومتوسط الدخل وارتفاع مستوى البطالة ويرجع هذا الانخفاض الى الانفتاح الاقتصادي على الواردات غير المهمة مما ادى الى انخفاض بمعدل الادخار، ويرجع ذلك الى الاهمال الحكومي بقطاع الصناعة والزراعة وهذا ما هدفت إليه السياسة الأمريكية إلى جانب عجز القطاع الخاص الوطني والاجنبي على الاستثمار بالقطاعين وعجزها على سد النقص الذي تركته الدولة، ويعزوا ذلك الى السياسة الاقتصادية المطبقة، وتأييدا للسياسة الأمريكية التي زادت في معدلات الربح في القطاعات

(4) عمار احمد فايد، المعونة الامريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير، ملفات سياسية، مركز الدراسات والابحاث بمؤسسة اخوان ويب، العدد 1 ، السنة الاولى ، 2012، ص12، 13.

(5) اكرم يعقوب يوسف، سياسة مصر الخارجية تجاه العراق 1981–1991، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت، فلسطين، 1997 ، ص49.

الخدمية كالتجارة، والسياحة، والخدمات الترفيهية في حين تراجع معدل الربح بالقطاع الصناعي والزراعي، وانحصار الاستثمار الاجنبي بالجانب الخدمي والبترول مقارنة بالقطاعات الاخرى التي تقل فيها مستوى العمالة في حين يرى بعضهم ان تدهور الاقتصاد المصري يعود الى الدور الامريكي[1]

المبحث الثاني
دوره في المؤتمر الاقتصادي الموسع لرجال الاعمال المصريين

اعاد الرئيس حسني مبارك النظر في توجهات السياسة الاقتصادية عامة واتباع طرق بديلة، وادخال اصلاحات جوهرية على قطاع الصناعة في مختلف جوانبه بعدما كان الاقتصاد المصري يعتمد على ايرادات البترول وتزايد تحويلات العاملين بالخارج وايرادات قناة السويس والسياحة، امر مبارك من كمال حسن علي تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي في القطاعين الصناعي والزراعي، جاء انعقاد المؤتمر الاقتصادي لمناقشة القضايا الاقتصادية التي تواجه مصر والسبل الكفيلة التي ينبغي وضعها للنهوض بالجانب الاقتصادي كانت اولى المشكلات التي عالجها بشكل جدي الوضع الاقتصادي ومشكلة الدعم التي كانت تكلف الدولة عبئا كبيرا لاسيما وان الاقتصاد المصري يمر بأزمة كبيرة[2].

ومن المشاكل التي واجهت عمل كمال حسن علي مسالة الدعم الذي كان من المفروض ان يذهب الى مستحقيه وانما كان يحول بطرق مخالفة للقانون وغير شرعية الى التجارة السوداء التي شاركت بتردي الوضع الاقتصادي، مما اثر في عامة الشعب وأستفادت منه فئة قليلة، تصدى كمال حسن علي لتلك المشكلة من خلال توصيات وقرارات المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في شباط عام 1982 في القاهرة بأمر من الرئيس مبارك لمناقشة الاوضاع الاقتصادية ووضع الحلول المناسبة لها[3] .

طرحت وزارة كمال حسن علي جملة من المشاكل على طاولة النقاش منها البطالة المقنعة بعد تسريح العديد من الجنود وتزايد العمال وقلة الإنتاج، فضلا عن التضخم السكاني في منتصف الثمانينيات الذي شارك في تعقيد المشكلة الاقتصادية من خلال زيادة البطالة التي وصلت الى 18٪ وانعكست على ارتفاع المديونية والعجز في ميزان المدفوعات، وانتشار الامية والسكن في المقابر مما دفع بصانع القرار المصري بذل الجهود لحل المشكلة، لاسيما وان القطاع الحكومي وحدة لا يمكن له سد تلك الثغرة وعليه ان يعمل مع القطاع الخاص[4].

رأى كمال حسن علي خلال مدة رئاسته للوزارة ان عدد سكان مصر زاد بمعدلٍ (2،8 ٪)، في حين كان معدل التنمية (7٪) مما انعكس ذلك على عملية التنمية التي تتطلب رصيداً مالياً لها ناهيك عن المشكلات الأُخر التي تواجه الدولة لمعالجتها كالتعليم والصحة والبنى الاساسية كل هذا كان يواجه عجزاً بالخطة التي وضعت لتفادي المشاكل التي تتعرض لها مصر في المدٍّد القادمة اذا ما عولجت بصورة صحيحة [5] .

عقد كمال حسن علي مؤتمر اقتصادي أخر لاتحاد رجال الاعمال المصريين في كانون الاول 1984 لتشجيع المصريين لاستثمار الاموال الموجودة في رصيد

(1) جلال امين، مصر والمصريون في عهد مبارك، المصدر السابق، ص 25 .
(2) جريدة الجمهورية ، العدد (11419)، 4نيسان 1985.
(3) كمال حسن علي ، مشاوير العمر، المصدر السابق ، ص513؛ محمد الجوادي، مذكرات وزراء الثورة، ج1، ط1، دار الشروق ،1995، ص29.
(4) اكرم يعقوب يوسف ، المصدر السابق ،ص119.
(5) جلال امين، قصة الاقتصاد المصري، المصدر السابق، ص11 ؛ جريدة الجمهورية، العدد 11555، السنة، 1985.

مصر بالخارج التي لا تزيد عن 60 مليار دولار مودوعة في بنوك الخارج، والمفيد منها كل جنسيات العالم في التنمية عدا المصري، وحضر الاجتماع ما يقارب من (500) رجل من رجال الاعمال، وعقد المؤتمر برئاسته مع تسع من الوزراء والمسؤولين السابقين من اجل الافادة من خبراتهم وآرائهم التي تدعم نجاح المؤتمر، كانت الحكومة حريصة على نجاح هذا المؤتمر بدعم جميع الآراء والمقترحات التي طرحت للخروج بنتائج مرضية وتحديد افضل الطرق لزيادة الموارد الاقتصادية بدعم القطاعين العام والخاص[1] .

ونظرا للجهود التي بذلتها وزارة كمال حسن علي، والدعم الذي تلقاه من رجال الاعمال المصريين والمؤسسات وجهود الخبرات السابقة للمسؤولين ادت إلى نجاح المؤتمر والتوصل إلى اهم المشاكل والعقبات التي يتعرض لها القطاع الخاص والسعي لحلها، وبلغ عدد المشكلات التي توصل لها المؤتمر نحو (113) مشكلة واستمر عقد المؤتمر ثلاث ايام خرج بقرارات فورية وحلول لها، اما المسائل الاخرى التي لم يجد لها حلا أحيلت الى لجان وزارية من اجل دراستها واعداد القرارات والتوصيات الكفيلة لحلها[2]، واهم ما توصل اليه المؤتمر هو زيادة الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص ادى فيما بعد لزيادة الانتاج والتصدير في مجال الصناعة والزراعة بعد وضع الخطط لهذه المشروعات[3] .

اولاً: دوره في قطاع التربية والتعليم

اهتم كمال حسن علي بالتعليم عند توليه منصب رئيس مجلس الوزراء في عام 1984، وكان عليه مراجعة القرارات السابقة المتعلقة بالتعليم، إذ ادرك مدى اهمية التعليم، ولاسيما بعد تجربته في حرب 1973 عند الاستعانة بالخبرات والكوادر الجامعية في الجيش التي كان لها دورا بارزا ومهما في هذه الحرب والافادة من خبراتهم العلمية بغية تحقيق الانتصار، كان كمال حسن يدرك ان مصر لا يمكن لها النهوض بواقعها ما لم يتم الاهتمام بقطاع التعليم بمراحله كافة، لاسيما وان مصر خارجة من حروب وازمات اقتصادية اثرت سلبا على قطاع التعليم وتراجعه ولهذا اعطى له اهمية ضمن الخطة .

اصدر كمال حسن علي قراراً بجعل العام الدراسي عشرة شهور عوضا عن ثمان اشهر وواجه هذا القرار معارضة من لدن بعض اصحاب المصالح من تشغيل الاطفال في جمع محصول القطن، ونتيجة الضغط على الوزارة دفع رئاسة الوزراء بالاستجابة لتلك الضغوطات والتراجع عن القرار، كما ان مصر بتلك المدة كانت بحاجة الى بناء 400 مدرسة كل عام وهذا لم يتم انجازه[4] .

ومن القرارات التي شغلت كمال حسن علي في مجال التعليم مجانية التعليم، اذ ناقش موضوع مجانية التعليم بعد الاجتماع الذي عقد بالنادي السياسي لأعضاء الحزب الوطني بعد أن إثيرت في الاجتماع بعض الاخطاء في التطبيق الاشتراكي وكان هو من يراس الاجتماع بحضور بعض كبار الاعضاء المسؤولين للحزب واثار الدكتور حمدي السيد نقيب الاطباء وعميد طب القاهرة نقطة مهمة تتعلق بالتعليم ورؤيته وما تمر به مصر اذ أثار نقطة مهمة وبغاية الاهمية بعد ان ضرب مثالا

(1) كمال حسن علي، مشاوير العمر، المصدر السابق، ص514– 515.

(2) محمد الجوادي، مذكرات وزراء الثورة ، المصدر السابق ، ص30.

(3) بيداء محمود احمد، المصدر السابق، ص22 ، كمال حسن علي ، مشاوير العمر ، المصدر السابق ،ص 515.

(4) جريدة الجمهورية المصرية، العدد 11565، 32 ، 4نيسان 1985 ؛ جيهان كمال حسن، رحلة كفاح وعطاء، المصدر السابق، ص18.

بالطالب الجامعي الذي يدفع وفقا لهذه المجانية رسوما سنوية قدرها (6) جنيهات في حين تدفع الكلية بالمقابل مبلغا قدره (11) جنيها دعما لمصاريف الكتب وغيرها من الامثلة التي طرحت في الاجتماع الذي عقد، عندها رد الدكتور رفعت المحجوب[1] تعقيبا لكلام الدكتور حمدي السيد قائلاً: **(ان مجانية التعليم حق دستوري مقدس، وان الرجوع عن المجانية يعتبر ردة). ثم نظر الى الدكتور حمدي السيد وطلب منه الجلوس!**[2] .

بعد الحوار الذي دار في الاجتماع افصح كمال حسن علي بان المجانية موجودة فقط على الورق في اروقة الحكومة. أما في المدارس فقد زالت المجانية في الواقع اليومي العملي، واصبح اولياء الامور يدفعون للأصحاب الدروس الخصوصية اضعاف ما كانوا يدفعونه في التعليم المجاني مما ادى الى تردي التعليم[3].

واكد كمال حسن ان مسالة التدريس الخصوصي شملت مراحل التعليم كافة حتى الجامعي وهذا يرجع الى تردي الاجور التي يحصل عليها العامل في قطاع التدريس فمن الافضل ان تعمل الحكومة على توجيه هذه الاموال لميزانية الكلية التي تؤدي الى رفع مستوى اداء التعليم وتحسين الدخل بدلا من اللجوء الى الدروس الاضافية التي تثقل كاهل الاسر والكوادر التدريسية ويضعف من الاداء العلمي له، واخذ التعليم يسير نحو منعطف خطير، لاسيما بعد زيادة عدد الطلبة بخلاف العهود السابقة واصبح التعليم الجامعي اكثر من ذي قبل وهذا يؤثر على الاستيعاب وطاقة الحكومة لتوفير فرص عمل للخرجين كما ان الاقبال على الجامعات فاق القدرة الاستيعابية لها وانخفاض مستوى التعليم فيها وظهور البطالة المقنعة في التعليم[4] .

ومن المشكلات التي واجهت وزارة كمال حسن القرارات التي اصدرت في مدة الستينيات والسبعينات، في عهد السادات وعصر الانفتاح إذ بدأ ظهور العديد من المشكلات تتطلب تشريع قوانين جديدة مع الواقع الذي تعيشه مصر بتلك الحقبة، كان على وزارة كمال حسن ان تعيد قراءتها للقوانين وايجاد قوانين وقرارات لتخطي تلك الازمات واعادة النظر في دور القطاع العام وفي مجانية التعليم وقصرها على مراحل معينة، مع تشجيع المنح التعليمة للمتفوقين اسوتةً بالدول المتقدمة[5].

حث كمال حسن علي بكلمته في اجتماع مجلس الوزراء في السابع والعشرين من كانون الاول 1984 على ضرورة الاهتمام بالتعليم وبناء المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وفي المؤتمر العلمي (مصر عام 2000) اكد كمال حسن علي في كلمته الافتتاحية انه لا يمكن لمصر المضي نحو التقدم وتطوير العمران ومواجهة التحديدات ما لم تتوفر مؤسسة تعليمة مدعومة بالوسائل كافة[6]، وان تولي الحكومة الجديدة

(1) رفعت المحجوب: ولد عام 1926في محافظة دمياط، اكمل كلية الحقوق من جامعة القاهرة عام 1948، حصل على الماجستير من جامعة باريس 1950، اكمل الدكتوراه من نفس الجامعة عام 1953، في عام 1971 اصبح عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، في عام 1972 اختير وزير برئاسة الجمهورية وهذه كانت بداية المناصب السياسية التي تقلدها، في عام 1975عين نائبا لرئيس الوزراء، وفي عام 1975انتخب امينا للاتحاد الاشتراكي، وفي عام 1984 تولى رئاسة مجلس الشعب المصري حتى عام 1990دفع حياته ثمنا لافكاره وسياساته الاشتراكية. للمزيد ينظر: الحسيني الحسيني معدي ،موسوعة اشهر الاغتيالات في العالم ،كنوز للنشر والتوزيع، (ب.م) ،2014 ، ص213،ص214.

(2) كمال حسن علي، مشاوير العمر، المصدر السابق ، ص516.

(3) كمال حسن علي ، المصدر نفسة ،ص517.

(4) كمال حسن علي، المصدر نفسة، ص517.

(5) جريدة الجمهورية (المصرية)، العدد (11219) ، 16ايلول 1984

(6) جريدة الاهرام (المصرية)، العدد (35812) ، 30كانون الاول 1984. جريدة الجمهورية، العدد (11322)، 28

في مجال التربية والتعليم اهتماما خاصا وحرصت الوزارة على هذه القطاع الذي عد من اضخم القطاعات ولهذا عملت الوزارة الجديدة التخطيط لها وتطوير التعليم، واعادة النظر في المناهج والافادة من الخبرات العالمية والاهتمام بالمعلم واعداد كوادر مؤهلة مع المناهج الجديدة واعدت الوزارة برنامج قومي للطفولة والامومة، والتوسع في مجال التعليم الفني الصناعي والزراعي، لإعداد جيل من الحرفيين والمدربين، وفيما يتعلق بالتعليم العالي طالب كمال حسن علي بوضع سياسة شاملة لتطوير النظم والالتحاق بالجامعات والمعاهد[1] .

في التاسع والعشرين من نيسان 1985 بحث كمال حسن مع فضيلة شيخ الازهر الموضوعات الخاصة بالمعاهد الدينية، وتوفير مدرسين للغة العربية للمراحل الدراسية المختلفة، لسد النقص الحاصل في مدرسين مادة اللغة العربية، وعقد كمال حسن علي اجتماعاً لهذا الغرض حضره شيخ الازهر ونائب رئيس الوزراء ووزير التعليم والبحث العلمي ووزيرا التربية والتعليم والاوقاف [2] .

ثانياً : إنجازاته في قطاع الزراعة والمجلس القومي للسكان

أصدرت وزراته قانون رقم (116) لسنة 1983 الذي حرم تبوير الاراضي الزراعية وتجريفها أ وأمر بمسح عام للأراضي الزراعية بخاصية الاستشعار عن بعد[3] ويمكنه تسجيل المباني الحالية وذلك من اجل معرفة اي تعديات تحدث مستقبلية على الاراضي الزراعية لإزالتها[4]، كانت حكومة فؤاد محيى الدين اول من تنبهت الى مسالة تبوير الارض الزراعية وتجريفها من دون علم الدولة والتجاوز عليها بهدف انتاج الطوب الاحمر واستخدامه في البناء، وبهذا اصدرت وزارته بمنع تجريف الارض الزراعية والعمل على المحافظة عليها[5] .

مع أن الاجراءات والقوانين التي اصدرتها وزارة كمال حسن بمنع تجريف التربة الا ان الجهات المعنية لم تهتم لها واهملت المتابعة والبحث عن الاسباب واصبح القانون حبرا على ورق، ان المشكلة التي طرحت امام وزارة حكومة كمال حسن علي هي ايجاد البدائل قبل محاسبة المخالفين وقطع ارزاقهم، زاد من مخاوف كمال حسن علي، اذ ما استمرت عملية تجريف الارض الزراعية عندها تصبح ملزمة باستيراد المحاصيل الزراعية لسد الاحتياجات اليومية[6].

واجه كمال حسن علي صعوبة بتطبيق القانون بعد الضغوطات التي تلقاها من قبل قمائن الطوب الاحمر (مصانع الطابوق)[7]، وطلب من الرئيس حسني

كانون الاول 1984.

(1) جريدة الجمهورية، العدد (11159)، 18تموز، 1984.

(2) جريدة الجمهورية، العدد (11445)، 30نيسان 1985.

(3) الاستشعار عن بعد: وهي خاصية موجودة في الرادار والسونار الات التقاط البيانات عن الاحداث البعيدة ، مثل اكتشاف العوامل البيئية الطويلة الامد وتأكل التربة وتلوث الماء، ومهمته الرئيسية جمع معلومات حول احداث مهمة في – البيئة. للمزيد ينظر: محمد جمال الدين دويش ، التخطيط للمجتمع المعلوماتي، ط1، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2000، ص 24.

(4) محمد الجوادى، كمال حسن علي الذي رأس كل شيء، مدونه الجزيرة مباشر،ص 6؛ خيري ابو العزايم فرجاني ، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، مكتبة نور للنشر، القاهرة ،2014 ، ص321.

(5) كمال علي، مشاوير العمر، المصدر السابق ،ص519.

(6) جيهان كمال حسن علي، حلة كفاح وعطاء، المصدر السابق، ص19

(7) قمائن الطوب الاحمر: وهي افران تحرق بداخلها الطوب الاحمر في اواخر مراحل التصنيع، ويصنع الطوب الاحمر من الطمى او الرمل بحسب طبيعة المنطقة ويتم عجنها بالماء

مبارك وإعطائهم عاما لحين تحولهم للطوب الاسمنتي أمع أن الموقف الصعب الذي احاط بكمال حسن علي لإعطاء فرصة لإصحاب الطوب الاحمر الا انه امتنع عن ذلك، لاسيما ان هذا الاجراء يعرض مصر لخطر قلة الارض المزروعة، ناهيك عن البناء العمراني الذي طال الاراضي المزروعة لكن الرئيس حسني مبارك استجاب لطلبهم[1] .

كان هدف كمال حسن هو الحفاظ على الرقعة الزراعية، لاسيما وان مصر اصبحت من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية[2]، وان عملية البناء كانت تتطلب 6،5 مليار طوبة سنوياً ومن اجل ايجاد البديل قامت الوزارة بتوفير عدد كبير من المصانع التي تنتج نوعيات بديلة من الطوب كالطفلي والرملي والاسمنتي بدلا من الطوب الاحمر وتجريف التربة، وبهذا الانجاز وصل معدل الانتاج 7،5 مليار طوبة بفارق مليار طوبة عن الطوب المطلوب قبل اليوم الذي حدده القانون الحادي عشر من شهر اب عام 1985وبهذا العمل تمكنت وزارة كمال حسن من الحد من ظاهرة تجريف الارض الزراعية وفتح المجال لزيادة الايدي العاملة كما بالمدن المصرية كافة، ومن اجل القضاء على المخالفين ومنع تجريف الارض، عملت الوزارة مع وزارة الداخلية وشرطة المسطحات المائية على اطفاء القمائن ومنع انتقال الطوب الاحمر بين المحافظات، لاسيما بالوجه البحري الذي يعد من اكبر المناطق انتاجا للطوب الاحمر[3].

وأمهل كمال حسن اصحاب معامل الطوب الاحمر 21 يوما من كانون الاول من تاريخ صدور القانون لتصريف فائض انتاج هذا الطوب ، وبالفعل ضبط (499) مصنعا للطوب الاحمر[4]، وكان الاجراءات مشددة بالتعاون مع وزارة الدفاع وتم مصادره (196) جراراً، و(194) مقطورة مخالفة للقانون لحساب الدولة[5] .

بذلت وزارة كمال حسن جهودا للتقليل من استخدام الطوب الاحمر فبعد ضبط (499) مصنعا قابلها اطفاء 662) قمينة طوب بعد انتهاء المهلة التي منحتها الحكومة لإنتاج الطوب الاحمر وتواصل شرطة المسطحات المائية ومديرو الامن ومهندسو الزراعة والري بالتعاون معهم وقيامهم بحملات مكثفة على اصحاب مصانع الطوب في جميع المحافظات[6]، بعد التعليمات التي اصدرتها وزارة كمال حسن علي لحماية الاراضي الزراعية وإستبدأله بالطوب الطفلي والحراري، واسفرت الحملات التي قادها اللواء منير معين ومديرو الامن على مصادرة (45) مليون طوبة خضراء و5 ملايين متر مكعب لتربة مجرفة قيمتها (40) مليون جنيه[7].

من المشاكل التي واجهت عمل الوزارة في قطاع الزراعة، التجاوزات على الاراض الزراعية والبناء عليها فشكلت الوزارة مجموعة عمل لدراسة الحد من ظاهرة البناء فوق الاراضي الزراعية، نتيجة الانفجار السكاني الذي شهدته مصر في الثمانينيات والتجاوز على

ووضع روث الحيوان والدهس عليها ثم تترك وتقطع الى قوالب الطوب وتترك لتجف وتوضع في اواخر المراحل في الافران. ينظر موقع وعلى شبكة التواصل الاجتماعي، تاريخ الدخول 19 تشرين الاول 2020.

ar.wikipedia.org

(1) جريدة الجمهورية المصرية، العدد(11432)، 17نيسان 1985.

(2) كمال حسن علي ،مشاوير العمر، المصدر السابق ،ص119.

(3) جريدة الاهرام المصرية، العدد (35923)، 20نيسان 1985؛ كمال حسن علي، المصدر السابق، ص 520.

(4) جريدة الجمهورية، العدد (11162)، 22 تموز 1984.

(5) كمال حسن علي، مشاوير العمر، المصدر السابق ، ص 520.

(6) جريدة الجمهورية المصرية، العدد (36042)، 14 اب 1985.

(7) جريدة الجمهورية المصرية، العدد (11550)، 8 اب 1985.

الارض الخصبة، وفي احدى جلسات مجموعة العمل التي كلفت بهذا الجانب أكد ضرورة عمل مسح جوي لكافة الاراضي المزروعة بمقياس رسم 1/ 500 لمتابعة التغيرات التي تحدث في شكل الارض وعد هذا العمل من افضل الحلول التي عملت عليه الوزارة واختصاراً للوقت والجهد ولم تكتفي المجموعة بهذا العمل فقط بل قاموا، بتوزيع الصور التي تم اخذها من الجو الى وكلاء وزارة الزراعة في عموم المحافظات واعطت لهم المسؤولية لمتابعة اي خرق لهذا القانون، ويكونون مسؤولين امام الوزارة في حالة التقصير، ومنذ تطبيق هذا الاجراء توقف البناء المخالف واغلقت وزارة كمال حسن ملف هذه المشكلة، الا انه فتح مرة اخرى بعد ترك كمال حسن عمله بالوزارة لإجراء بعض الاصلاحات تحت ضغوطات اجتماعية[1].

اما في مجال المحاصيل الزراعية فقد اهتمت وزارة كمال حسن علي في زيادة مساحة الاراضي الزراعية أذ بلغت مساحة الاراضي المزروعة من الخضر بنحو (14) الف فدان و(15) الف فدان للفاكهة وتحقيق الفائض منها للتصدير، اما محصول القطن فقد اولت له وزارة الزراعة في زيادة مساحة الارض المزروعة لأهميته وقدرت بنحو 2،2 ٪ وتشجيع الفلاحين على زراعته إذ يعد من المحاصيل الأستراتيجية، واعرب وزير الزراعة بان خطة الوزارة تهدف الى شراء مكائن زراعية بلغت استثماراتها (562) مليون جنيه وتشجيع الفلاحين إقامة جمعيات تعاونية للالات الزراعية، ولحرص الوزارة اكد وزير الزراعة تخصيص مليون جنيه من بنوك التنمية والانفاق الزراعي تمنح قروضاً بفائدة الالات الزراعية، كما انه اصدر قراراً بإيقاف انشاء حقول جديدة للدواجن بمحافظات القلوبية والجيزة والشرقية والغربية[2].

وبلغت المساحات المزروعة من الفول نحو323 الفا و510 افدنه بزيادة ٪8 عن الموسم السابق، ولأول مرة قامت مصر بتصدير 15 الف طن فول بعد الاكتفاء الذاتي فبلغ 50 الف طن، وقامت الدولة بزراعة بنجر السكر أول تجربة في المحافظات الغربية والشرقية والدقهلية ودمياط، وقامت الوزارة بدعم محصول الطماطم واتبعت زيادة التكثيف لزيادة الانتاج، واكد وزير الزراعة ان الوزارة قامت بتشجيع للفلاحيين بتقديم الحوافز للذين يحققون نسبة عالية من الانتاج بمختلف المحاصيل وخصص مبلغ 100 الف جنيه[3].

ادخلت وسائل حديثة و دعمت المزارع الصغيرة التي تبلغ مساحة ارضها اقل من 5 افدنة في محافظات اسيوط والقليوبية والشرقية بنسبة تكلفة 33 مليون جنيه، مع ادخال محاصيل ذات نوعيات جيدة، وعملت الوزارة على منح صغار منتجي الخضر والفاكهة تسهيلات ومنحهم القروض الميسرة ومنحهم بعض المزايا من اقامة الاسواق المتنقلة داخل الاحياء المتطرفة في المدن، ويحدد لهم المواعيد من قبل المحافظ وانشاء اسواقا موقته خارج مدينة القاهرة لصالح جمعيات تسويق الخضر والفاكهة والمنتجين، والهدف من هذه الاجراءات هو بيع انتاجهم مباشرة وكسر احتكار تجار الجملة، ومن الاجراءات التي اتخذتها الوزارة انشاء اسواق جملة جديدة حول مدينة القاهرة[4].

(1) كمال حسن علي ، مشاوير العمر ، المصدر السابق ، ص 520؛ محمد الجوادي ، مذكرات وزراء الثورة ، ص30.

(2) جريد الجمهورية المصرية، العدد (11154)، 11 تموز 1984؛ خيري ابو العزائم فرجاني، المصدر السابق، ص279.

(3) جريدة الجمهورية المصرية، العدد (11015)، 25تموز 1984؛ خيري ابو العزائم فرحاني، المصدر السابق، ص296.

(4) جريدة الجمهورية المصرية، العدد (11162)، 22تموز 1984.

شكلت المعضلة السكانية في الثمانينيات قمة مشاكل وزارة كمال حسن علي وبذل الجهود الكبيرة لإيجاد الحلول لها بالتنسيق مع الجهات المعنية ووضع المجلس القومي للسكان تحت اشراف كمال حسن علي بصورة مباشرة، كما كان على الحكومة ان تطبق مبدا التنسيق في المجالات الاخرى كافة، لتجنب التناقضات بين الجهات التنفيذية والعمل بنفس الوقت على ازالة الثغرات فيما بينها[1] .

فكان لابد من ايجاد الحلول للكثافة السكانية التي باتت تشكل خطرا يصعب السيطرة عليها، اذ بلغ عدد سكان مصر عام 1985 (45) مليون نسمة، في حين يتوقع العدد يبلغ عام 1991ما بين 50-54 مليون نسمة بزيادة مليون نسمة كل عشرة اشهر، ولتقليل ظاهرة النمو المفرطة لجأت الوزارة الى برنامج تثقيفي لحث المجتمع على التوعية الحضارية، وضُبط النمو السكاني الى 2 ٪ من خلال تنظيم الاسرة لاسيما بالمناطق الريفية والشعبية، ورأى القائمون بالشؤون الاقتصادية انها تؤدي الى زيادة الاستهلاك والتوسع على مساحة المدينة على حساب الاراضي الزراعية بمقدار 1440 فدان، وتودي الزيادة الى صعوبة توفير فرص عمل واستيعاب الطاقة الشبابية وبناء مناطق سكنية، فضلا عن ذلك فان الميزانية التي وضعتها وزارة كمال حسن علي لا تفي لهذا الغرض ولا ترفع من مستوى معيشة السكان وتوفير السلع وزيادة الصادرات[2] .

ومع الحملات الاعلامية التي ارادت منها الدولة توعية الشعب، الا انها لم تأتي بثمارها المرجوة وامام الانفجار السكاني اخذت الطاقات والخبرات المصرية بالهجرة لاسيما الى الدول النفطية، واصبحت الدولة تعاني من نقص الأيدي العاملة المدربة ومن الاخطاء التي وقعت بها الدولة تقيد او تحدد الهجرة اذا ترتب عليها نتائج عكسية شارك بزيادة البطالة التي اخذت بالازدياد، وهنا رأت وزارة كمال حسن علي ان حل المشكلة ان تقوم ببناء وحدات سكنية سنوياً اضافة الى المرافق العامة لحل التراكمات التي اصابت البناء، واقتصار البناء على المتوسط او فوق المتوسط و يستثني الريف من ذلك التطور السكاني[3].

ذكر الرئيس مبارك قضية الاسكان وتحدث عن المجتمعات الجديدة والتخطيط العمراني على وفق تصاميم حديثة وان تكون قابلة للتوسع مستقبلًا، واضافة مرافق من ساحات ثقافية وحدائق ومراكز للشباب وادخال التكنولوجيا على وفق دراسات علمية، وشمل التوسع في الجانب السكاني عدد من المدن المصرية، رافق ذلك تأخر وعجز حاصل في مواد البناء الذي كان من استيراد الاسمنت والحديد المسلح الذي يقدر بـ600 مليون جنيه، اذ ما اخذنا بنظر الحقيقة متطلبات الاستثمار في القطاعات الاخرى والرفع من المدخرات التي لا تجاوز 15 ٪ من الدخل القومي، فضلا عن تحويلات المهاجرين[4] .

ثالثاً: اهم القرارات التي عدلتها حكومة كمال حسن علي

من الاجراءات التي سعى اليها كمال حسن علي تعديل بعض الاحكام الخاصة بالائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (707) لسنة 1979، وقرار رئيس مجلس الوزراء (1139) في الثالث من شباط 1984، الذي نص على ان تعمل الوحدات المحلية كل في دائرة

(1) كمال حسن علي، محاربون مفاوضون، المصدر السابق، ص521.

(2) اكرام يعقوب يوسف ، سياسة مصر تجاه العراق، المصدر السابق، ص40-41.

(3) جريدة الجمهورية، العدد (11159)، 18تموز 1984.

(4) عبد الجليل العمري، ذكريات اقتصادية واصلاح المسار الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1986، ص 60-65.

تخصصها التي طرأت على السياسة العامة لمجلس الاعلى للثقافة والخطة العامة للدولة على تسير الجانب الثقافي للمواطنين وحثهم على القيم الفكرية والروحية والاخلاقية للمجتمع[1] .

كما حثت المادة على تنمية المواهب في شتى المجالات الفكرية والفنية، كما عمل كمال حسن علي من خلال منصبه رئيس للوزراء على انشاء ادارات للمتاحف ودور الكتب العامة ودو العرض والمسارح ودار الاوبرا وايضا منح التراخيص الخاصة بها ومراقبة نشاطه[2]

ومن الانشطة الثقافية التي جذبت انتباه كمال حسن علي هو وجود نادي تربوي تثقيفي يمكن لشخص الاستماع الى المحاضرات التي يلقيها كبار الكتاب والعلماء، ونظرا لحبه لرياضة انشئ مركز للرياضة اليابانية في عام 1987في مدينة النصر في اواخر مدة حياته وعرف هذا النادي بـ **نادي الزهور الرياضي** كما انه رأس اول مجلس ادارة للنادي[3].

اصدر كمال حسن علي بتاريخ الرابع والعشرين من حزيران 1985قرار رقم (857) الخاص بقواعد التصرف بأملاك الدولة الخاصة على المستغلين لها جاء فيه :

المادة الاولى : يجوز للجهات الادارية ان تعمل كل في دائرة اختصاصها لتصرف في الاراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة عن طريق الممارسة للمستغلين لها[4].

المادة الثانية : للتصرف في الاراضي الفضاء (الارض الخالية) يشترط ان يكون المستغل لها اقام على الارض منشئات او مباني يترتب على ازالتها اضراراً يتعذر تعويضها، وايضاً ان تكون الارض لازمة لمشروعات مملوكة لمستغليها او ان يوجد على الارض كتلة سكانية اوتجمع بشري، او ان تكون الارض المستغلة في مشروعات انتاجية او خدمية او سياحية تقوم الجهات المختصة ببيعها للمستغلين لها .

المادة الثالثة: بالنسبة للأراضي الزراعية واراضي البور ان يكون مستغلها قد اعدها للزراعة ووفر لها مصدراً ري دائم وان لا تكون مخصصة لمشروع عام[5] .

في الثلاثين من تموز 1984 انشئت صندوق التكامل من اجل تمويل المشروعات للمرحلة القادمة من حكومة كمال حسن علي، إذ اجرى كمال حسن علي اجتماعات مع اعضاء المجلس الاعلى للتكامل، واقر مجموعة من التعينات في المناصب العليا في الدولة، اذ عُين امينين للجان السياسية والاستثمارات وعدد من المديرين العامين[6]، وخلال فترة رئاسة كمال حسن علي للوزارة اعلن عن تحديث جهاز رئاسة الوزراء، وادخال الكمبيوتر مع ايجاد بنك للمعلومات فيه[7] .

ومن القرارات التي اصدرتها وزارة كمال حسن علي في مجال الحفاظ على البيئة من التلوث الحاصل في نهر النيل، وتلوث الهواء في المدن المكتظة بالسكان، وتراكم النفايات في الشوارع وأهمال الخدمات البلدية لشوارع القاهرة، شجعت وزارة كمال حسن علي على فرض رسوم 10 ٪ على تذاكر السفر عبر الخطوط الجوية، مقابل انشاء صندوق خاص للصرف على مشكلات البيئة تحت اشراف مجلس الوزراء بصورة مباشرة وتمكنت الدولة خلال عام من تحصيل 70 مليون

(1) الجريدة الرسمية (للحكومة المصرية)، العدد (46)، 15 تشرين الثاني 1984 .
(2) الجريدة الرسمية (للحكومة المصرية)، المصدر نفسة .
(3) جمال مظلوم، المصدر السابق، ص9.
(4) الجريدة الرسمية (للحكومة المصرية)، العدد (27)، 4 حزيران 1985.
(5) الجريدة الرسمية (للحكومة المصرية)، العدد (27)، 4 حزيران 1985.
(6) جريدة الاهرام المصرية، العدد (11172) ،31 تموز 1984.
(7) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، المصدر السابق ، ص 326.

جنية من هذا الاجراء[1]، و في الواحد والعشرين من كانون الاول 1984شكل كمال حسن علي لجنة عليا للسياحة، واصدرت هذه الجنة (27) قرارا للعمل السياحي للاعوام القادمة في مصر، وخصص لها جزء من صندوق البيئة لنهوض بالواقع السياحي في مصر تنطلق من حكومة كمال حسن علي[2]، اذ كان يمتلك رؤية مستقبلية لواقع السياحة في مصر فهي تمثل نصف اقتصاد مصر[3].

ومن الخدمات التي قدمها كمال حسن علي في محافظة اسيوط وخصوصاً قرية (بني سند) مسقط راس عائلة ربط القرية بالقرى المجاورة ومركز مدينة منفلوط بطريق مبلط اسفلتي، وقام بناء المدرسة الاعدادية بني سند في القرية ومد القرية بشبكة من المياه الصحية وانشاء محطة لتوليد الكهرباء، وتوفير وحدة صحية لخدمة القرية[4] .

رابعاً: استقالة كمال حسن علي :

تقدم كمال حسن علي إلى الرئيس مبارك باستقالته في 1985 من رئاسة مجلس الوزراء لأسباب صحية كما ذكر في استقالته، لكن في الواقع إن الأسباب الصحية لم تكن السبب الحق للاستقالة، ولكن اختلافه مع الرئاسة في المواضيع الأتية :

1- الإخفاقات التي عانت منها حكومة كمال حسن علي في رسم السياسة الاقتصادية لكل ما يتعلق باتخاذ القرارات في الدولة، إذ أن الوزارة كانت منقسمة على نفسها فيما بينها بشان القرارات الاقتصادية التي أصدرتها في كانون الثاني عام 1984،لتجد نفسها تلغيها في نيسان عام 1984.

2- أنتاب الوزارة مشكله عدم التوفيق في إنجاز بعض الأعمال التي خططت لها لأسباب اقوى من إرادتها.

3 - شهدت هذه الوزارة في أخر أيامها ارتفاع الأسعار، والمفاوضات الصعبة التي أتعبتها مع المؤسسات المالية الدولية لمواجهة الدين الخارجي، الذي تضاربت تصريحات وزير التخطيط بشأن مقدارها .

4- شهدت الوزارة حملة شديدة ضدها وضد رئيسها من قبل الأحزاب المعارضة [5] .

5 - عجز حكومة كمال حسن علي عن إصدار قرارات حازمة لتطوير التعليم، بسبب ضغوط أصحاب المصالح المهتمين باستخدام أطفال المدارس في جمع القطن، وممارسة ضغوط على الرئاسة بإلغاء القرار[6].

6 - مشكلة أستبدال الطوب الأحمر بالطوب الإسمنتي، الذي تعرض أيضا إلى ضغوط من أصحاب المصالح على الرئاسة بإعطاء مهلة لعام أخر لتحول إلى الطوب الإسمنتي[7]، إذ شجعت الدولة على التحول إلى الطوب الإسمنتي للحفاظ على الأراضي الزراعية من الانجراف، لأهمية الأرض الزراعية في توفير احتياجات الغذاء للكتلة السكانية المتزايدة في مصر[8] .

---

(1) كمال حسن علي، مشاوير العمر، المصدر السابق، ص521؛ محمد الجوادى، كمال حسن علي الذي رئس كل شيء، المصدر السابق ص6.

(2) جريدة الجمهورية (المصرية)، العدد (11215)،21 كانون الاول 1984.

(3) جريدة الجمهورية (المصرية) العدد (11132)، 11تموز 1984.

(4) محمد عبد الحافظ عاشور علي ، عمدة قرية بني سند ، مقابلة الالكترونية بتاريخ 5 كانون الاول 2019.

(5) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، المصدر السابق ، ص 326.

(6) جيهان كمال حسن علي، مقابلة شخصية، في القاهرة ، 25 اب 2019.

(7) جمال مظلوم ، المصدر السابق ، ص 97.

(8) جيهان كمال حسن علي، مقابله شخصية في القاهرة بتاريخ 8 ايلول 2019 .

7 – لم يوافقوا على طلبه في تحويل مياه الصرف الصحي إلى البحر لمسافة عشرة كيلومتر كما هو متبع في بعض بلدان العالم، وهذا البعد يؤدي إلى عدم تلوث ماء البحر، ولا يكلف الدولة مبالغ كثيرة في عمله ،لقد كان لكمال حسن علي رؤية عند تولية رئاسة الوزارة هو الحيلولة دون انخفاض الرقعة الزراعية ودون تدهور التعليم فالوقاية خير من العلاج[1] .

لم يستمر عمل كمال حسن في وزارته، إذ سرعان ما قدم استقالته إلى رئيس الجمهورية حسني مبارك وصدر قرار رقم (360) في الخامس من أيلول لسنه 1985 تعين علي لطفي محمود[2] رئيساً لمجلس الوزراء بدل كمال حسن علي[3]، استمرت وزارة كمال حسن علي في الحكم عام و45 يوماً[4]. أرى انه مع الصعوبات الكبيرة التي واجهت كمال حسن علي في مدة رئاسته للحكومة، إلا انه ترك بصمة واضحة في وزارته وهذا يدل على دقة عملة وعلى حرصة الشديد باستثمار أي مورد يسهم في دعم اقتصاد مصر.

الخاتمة

بعونه تعالى تم انجاز هذا البحث وقد توصلت الى الاستنتاجات الاتية :-

- يعد تسلم كمال حسن علي رئاسة مجلس الوزراء عام 1984-1985 نقطة تحول في مسيرته الوظيفية أذ شارك في تطوير مجالات الصناعة والزراعة والتعليم وتفعيل المجلس القومي للسكان
- استطاع حل مشكلة الدعم من خلال اعادة توزيع انواع الدقيق بين المحافظات المختلفة ، ساعد في الحفاظ على سلعة مدعومة
- استطاعت وزارته خلال فترتها القصيرة ان توفر ميزانية للدولة وصلت الى 1.8 بليون جنيه في عام واحد عن طريق مضاعفة سعر الرغيف مع تحسين نوعيته ، ووفرة ما يقارب 350 مليون جنيه من فروق اسعار استيراد القمح والدقيق وبيع الرغيف
- طبق مبدأ خفض الدعم على السجاير ومجموعه اخرى من السلع بغرض رفع الكثير من الاعباء عن كاهل الحكومة وكذلك حث الافراد على الاجتهاد لزيادة دخولهم بتفانهم بأعمالهم .
- تم توحيد اسعار السلع في كل من القطاع الخاص والعام حتى تتساوى الفرص في الانتاج وفي التكلفة والارباح وفي مبدأ العرض والطلب وكان ذلك انجازاً كبيراً ساعد على زيادة دخل الدولة .
- وقام بإدخال الكمبيوتر لرئاسة مجلس الوزراء وايجاد بنك للمعلومات فيه .
- حقق نجاحات في مجال منع تجريف ألأرض الزراعية وايقاف أنتاج الطوب ألأحمر، إذ حددت لذلك مواعيد محددة واستخدمت الاجهزة العلمية لرصد التعديات على الارض
- عقد مؤتمر اقتصادي لرجال الاعمال المصريين استطاع هذا المؤتمر من زيادة الثقة بين الحكومة

---

(1) جيهان كمال حسن علي، رحلة كفاح وعطاء، المصدر السابق، ص19

(2) علي لطفي محمود: ولد في عام 1935،درس في جامعة عين شمس بكلية التجارة وتخرج فيها عام 1956، وحصل على الدكتوراه في التخطيط الاقتصادي من جامعة لوزان في سويسرا عام 1963، تدرج في التدريس وعين رئيسا لقسم الاقتصاد في جامعة عين شمس، عين وزيرا للمالية عام 1978، واصبح عضو مجلس شورى عام 1984، توفي في عام 2018. للمزيد ينظر: محمد الجوادى، البنيان الوزاري في مصر(1878-2000)، المصدر السابق، ص390.

(3) الجريدة الرسمية (للحكومة المصرية)، العدد (37)، 12ايلول 1985.

(4) مصطفى بهجت بدوي ، حكايات سبتمبر ،المصدر السابق، ص 193.

والقطاع الخاص والذي رفع فيما بعد من الانتاج والتصدير.

- نجحت حكومته في المحافظة على الرقعة الزراعية من التعدي عليها من خلال عمل مسح جوي لكل الاراضي الزراعية بمقياس رسم 1:5000
- استقال كمال حسن علي من الوزارة عام 1985 بسبب مرضه واختلافه مع الرئاسة في بعض النقاط .